الأسرة- العائلة الفلسطينية في زمن الاحتلال وظروف الحرب

إعداد لميس أبو نحلة

تقديم

تقدم هذه المقالة تلخيصا مكثفا لنتائج البحث الإثنوغرافي الذي أجراه طاقم من الباحثات والباحثين من معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، تناول أثار الاحتلال الإسرائيلي وظروف الحرب التي ولّدها إثر انتفاضة أيلول عام 2000 على الأسرة الفلسطينية. وقد صممت هذه الدراسة لتشكل المرحلة الثانية لمشروع بحث حول الأسرة المعيشية الفلسطينية قام به المعهد ونشر نتائجه الأولية عام 2000 في الجزء الأول من كتاب بعنوان Inside Palestinian Households: An Initial Analysis. اعتمد التحليل في هذه الدراسة على بيانات إحصائية جمعت عام 1999 من 2,254 *أسرة* موزعة على 19 تجمّعا سكانيّا في قطاع غزة، والضفة الغربية والقدس الشرقية. اعتمدت الدراسة الأسرة كوحدة للتحليل، ولكن استمارة جمع البيانات تضمنت أجزاء خصت كل أفراد الأسرة من الإناث والذكور، وتناولت ديمغرافية وبنية الأسرة ورئاستها، والترتيب السكني، والملكية، وعلاقات القرابة، والسلوك الإنجابي، وخصصت أجزاء مفصلة لتحليل فرص التعليم والعمل والحصول على المساعدات الرسمية وغير الرسمية، وفرص الزواج وتكوين الأسرة. كما اهتمت بتشكل ديناميكيات وعلاقات القوى للنوع الاجتماعي والتقسيم الجنسي للأدوار والمسئوليات داخل الأسرة، وبنظرة الآباء والأمهات لمستقبل أبنائهم وبناتهم في التعليم والعمل والزواج والإنجاب. شمل مشروع البحث هذا مرحلة ثانية كان من المتوقع أن تفحص بعض نتائج الدراسة من خلال جمع بيانات إثنوغرافية من عينة من الأسر من 1 لـ 19 موقعا التي جُمعت منها بيانات المرحلة الأولى من الدراسة. ولكن تدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي رافقت تفجّر الانتفاضة الثانية عام 2000 منع من تنفيذ مخطط مشروع البحث كما صمم، واضطرّ فريق البحث إلى إجراء بعض التعديلات على عينة الدراسة وتوجه البحث.

هدف البحث

تمثل الهدف الأساسي من المرحلة الأولى من الدراسة (مسح الأسرة الفلسطينية) والمرحلة الثانية (الدراسة الإثنوغرافية للأسرة الفلسطينية) في تعميق فهمنا للأسرة الفلسطينية بديناميكياتها

الداخلية، وتفاعلها مع العائلة الأكبر ومع مؤسسات ومنظمات المجتمع المحلي الذي يحيط بها، على أمل رفد صناع السياسة والقرار بما يفيد في وضع سياسات عامة. غير أن الظروف المحيطة، وتحديدا استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتزايد العنف والقيود الخانقة التي نتجت عن سياساته وإجراءاته، أعاقت الفلسطينيين قاطبة، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الطبقة من أن يعيشوا حياتهم بتفاصيلها اليومية والاعتيادية، وبالتالي أبت هذه الظروف إلا أن تلقي بظلالها على مسار البحث. ومن هنا اضطرّ فريق البحث إلى إجراء تعديلات كان من أهمها إدخال بعدين على التحليل: الاحتلال المستمر وظروف الحرب التي عاشت وما زالت تعيش في ظلها العائلات والأسر الفلسطينية، وفحص وتحليل تأثير ذلك على حياة الأسرة والعائلة والأفراد فيها. فبالإضافة إلى فحص المؤشرات والنتائج التي صدرت عن المرحلة الأولى من الدراسة تحول تركيز البحث باتجاه استكشاف:

التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على الأسرة كوحدة اجتماعية، وعلى الأفراد فيها باختلاف الجنس والعمر.

الظروف المعيشية للأسرة والأفراد، كيف يتكيفون معها ويخططون (إن كان هناك مجال للتخطيط) للحراك الاجتماعي وللمستقبل؟ وما إستراتيجياتهم للمقاومة والتكيف مع الواقع الجديد، وللتفاوض حول التغيرات التي طرأت على فرصهن/فرصهم في العمل والتعليم والزواج، وأدوار ومسؤوليات ومصادر وعلاقات النوع الاجتماعي؟

اختلاف أو ثبات الديناميكيات والعلاقات، وتقسيم العمل والمسئوليات والفرص في الحياة بشكل عام، وفرص التعليم والعمل والزواج والحياة بشكل خاص لأفراد الأسرة (الصغار والشباب والبالغين من الإناث والذكور) في ظل ظروف الاحتلال الطويل الأمد، وظروف الإغلاق والحصار التي تفرضها سياساته وظروف الاجتياح التي شنها جيشه في **30** آذار **2002** على المدن والمخيمات والقرى الواقعة تحت الحكم الفلسطيني في الضفة الغربية.

مصادر الدعم الاقتصادي والاجتماعي والنفسي (الرسمية وغير الرسمية) المتوافرة للأسر والعائلات الفلسطينية في ظل الظروف الجديدة.

المنهجية

اعتمدت منهجية البحث منحى الدراسة الأنثروبولوجية-الإثنوغرافية لعائلات/لأسر من منطقة الوسط. واستهدف الاختيار شمولها عائلات/أسر متوسطة أو كبيرة الحجم تتألف من عدة أجيال، على أن تتباين من حيث التكوين الطبقي ومكان الإقامة (مدينة، قرية، مخيم). لكن جاء اختيار عينة الدراسة مقيدا بظروف الإغلاق والحصار الخانقين ومنع التجوال الذي قيد الحركة بين المواقع وداخلها. لذا اقتصر

البحث على عينة محدودة العدد من الأسر/العائلات. وبالتالي لم يعد الهدف من الدراسة التوصل إلى فهم معمّق لأوضاع وديناميكيات الأسر بغرض التعميم والمقارنة بين التجمعات السكانية الجغرافية (الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وقطاع غزة، أو المحافظات الشمالية والجنوبية والوسطى)، بقدر ما بات الاهتمام يركز على الكيفية التي باتت الأسر تدير بها حياتها وشؤونها في ظروف الحصار .

وبناء عليه تم اختيار سبع أسر/عائلات: واحدة من القدس الشرقية، ويحمل أفرادها الهوية الإسرائيلية، وثانية من قرية صغيرة تعتمد على الزراعة وتربية الدواجن والمواشي، وثالثة من بلدة يعتمد أهلها على العمل في الزراعة والحرف وقطاع الخدمات، ورابعة من قرية تعتمد على التحويلات من الخارج وعلى العمل في إسرائيل، وخامسة من مخيم للاجئين، وأخيرا أسرتين حضريتين.

اشترك في الدراسة خمس باحثات وباحث، تخصص كل منهم بأسرة/عائلة، حيث قامت/قام بإجراء لقاءات عديدة مع كل أفراد الأسرة الذكور والإناث، بلغ عمر أصغرهم 13 عاما، وأكبرهم 77عاما. وقد أجريت هذه اللقاءات ما بين حزيران 2002 وآذار 2003 باستخدام أسئلة بحث مفتوحة تدور في إطار حدده فريق البحث، وتم الاتفاق على الالتزام به، وقد تسنى لفريق البحث فرصة البحث بالمشاهدة والمشاركة، كما عمل على جعل اللقاءات مريحة ومرنة متيحين الفرصة لمن تم اللقاء بهم/بهن ليس للإدلاء بمعلومات ووصف الحقائق حول ظروف حياتهم وتطورها فحسب، بل تفسير وتعليل وتحليل سلوكاتهم وخياراتهم وقراراتهم والآثار المترتبة عليها. وقد استخدم فريق البحث أثناء اللقاءات أسلوب تسجيل الأحاديث على أشرطة صوتية، ومن ثم تفريغها وإعدادها لكتابة قصة الأسرة / العائلة كما جاءت على لسان أفرادها، حيث تضمنت التاريخ الاجتماعي للأسرة والعائلة الأوسع، يعود البعض منها إلى فترة ما قبل نكبة عام 1948، وبعضها يبدأ بمرحلة ما قبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987) وحتى هذا التاريخ. ويجدر بالذكر أن القصص للأسر السبع لا تركز على الجانب المأساوي والدرامي والمعيشي المباشر للاحتلال الإسرائيلي، والحرب التي شنها جنوده على المجتمع الفلسطيني، بل عمدت القصص إلى إظهار جوانب حياتية غير مرئية لتأثير الاحتلال والحرب وتأثيرات الأزمة المعقدة والطويلة الأمد التي حلّت بالمجتمع الفلسطيني، وانعكست على أسلوب حياة العائلات والأفراد.

نتائج رئيسة

أكدت نتائج الدراسة على الكثير من القضايا التي خرجت بها الدراسات الكميّة ودراسات البحث السريع بالمشاركة التي كان هدفها تحديد تأثيرات ظروف الانتفاضة الفلسطينية وتأثير السياسات

الإسرائيلية على العائلات والأسر الفلسطينية، واكتشاف إستراتيجيات الأسرة في مواجهة الظروف الجديدة، والخروج بتوصيات لرسم سياسات الإغاثة والمساعدات الإنسانية للأسر والعائلات المتضررة. ولكن الدراسة أضافت إلى ذلك فهما أوسع للظروف المعيشية للعائلات والأسر، وخرجت بنتائج تشير إلى انعكاسات اتجاهات وديناميكيات هذه الظروف على العلاقات والتفاعلات على العلاقات داخل الأسرة والعائلة، وعلى تفاعلاتها وتفاوضها وحدة وأفرادا مع النظام العائلي الأبوي، ومع تنظيمات ومؤسسات المجتمع الذي تعيش فيه. من أبرز هذه النتائج:

استراتيجيات التكيّف والمقاومة من أجل البقاء والحراك.

استخدمت الأسر والعائلات الفلسطينية الإستراتيجيات التقليدية التي سبق أن استخدمتها في أزمات سابقة، التي تضمنت تجميع المداخيل، وخفض الإنفاق والاستهلاك، وتأجيل أو وقف الاستثمار والبناء، وتأجيل دفع فواتير الخدمات الأساسية، واللجوء إلى طلب المساعدات والدين من مصادر غير رسمية، والاعتماد على تحويلات من الخارج، وبيع مجوهرات النساء، وبيع ممتلكات أخرى، وإعادة توزيع الموارد والعمل والمسئوليات والمخصصات، والعودة إلى الاقتصاد والإنتاج المنزلي، وانتظار الحصول على مساعدات نقدية و/أو عينية من مصادر الدعم الرسمية، والعودة إلى السكن والعيش ضمن الأسرة الممتدة. ومع تزايد تضييق الخناق على حرية التنقل والحركة وفقدان دخل الأسرة بسبب بطالة المعيل الرئيس أخذت الأسر والعائلات الفلسطينية في مط هذه الإستراتيجيات إلى أقصى حدّ ممكن، وحتى النفاد. فمثلا لم يعد بعضها قادرا على توفير المصروف اليومي للأطفال رغم ضآلة قيمته، وأخذت تقلص استهلاكها الغذائي، وانسحبت انسحابا شبه كامل من الحياة الاجتماعية وتقوقعت على نفسها، وبات بيع المدخرات أو الملكيات يقتصر على مقتنيات صغيرة كجهاز جوّال أو محرك سيارة مثلا، أو بيع كمية لا بأس بها من الماشية التي تشكل مصدر رزق الأسرة لعدم تمكنها من توفير الماء لسقيها أو المراعي لرعيها. كما أصبح الحصول على القروض أو الشراء على الدين صعب المنال، إما لأن الدائنين لم يعد لديهم فائض، أو لأن المستدينين لم يعد لديهم ضمان لتسديد الديون.

بالنسبة لإستراتيجيات الأسرة وإستراتيجيات أفرادها للتكيف مع فقدان المعيل الرئيس لعمله، فقد أظهرت دراسة أوضاع الأسر/العائلات السبع نتائج موازية لتصنيف أوكسفام للأسر الفلسطينية وفق إستراتيجيتها للتكيف مع فقدان المعيل لعمله ودخله. فهناك من المعيلين من لم يتأثر وضعهم كثيرا، لكونهم يشغلون وظائف في القطاع العام أو قطاع وكالة الغوث، وبالتالي يحصلون على راتب ثابت، ولا يواجهون مشاكل إعالة حقيقية إلا عند تأخر دفع رواتبهم. وهناك الذين يلجئون إلى البحث عن عمل في القطاع غير الرسمي، فمنهم من يحقق نجاحا ومنهم من يفشل، وفي الغالب كان مصير المشاريع الصغيرة

الفشل بسبب الحصار والإغلاق وتعطيل حركة وتنقل الفلسطينيين، وبالتالي عدم التمكن من الوصول إلى الأسواق، سواء لتسويق الإنتاج أو للحصول على المواد الخام والطعام للماشية في حالة تربيتها. وهناك من المعيلين من يحاول أن يلتحق بصفوف الباحثين عن عمل يومي، ومن ينتظر حتى يعود لعمله (كالعاملين في إسرائيل والمستوطنات) وبالتالي يعتمد على مدخراته الشخصية، والقليل منهم يخطط للهجرة.

الصراعات الداخلية للأسرة وأزمة المعيل الرئيس

بالرغم من أن إستراتيجيات التكيّف الأنفة الذكر تدّل على علاقات أسرية وعائلية يسودها التعاون والدعم المتبادل، إلا أنه ساد داخلها علاقات وديناميكيات أشارت إلى وجود صراعات على المصادر وعلى السلطة، التي لم يكن بالإمكان اكتشافها من خلال مسح كمّي. هناك ثمة ما يشير إلى اختلاف نسبي بين تكيف النساء والرجال مع أزمة فقدان المعيل لعمله، وبالتالي تقلّص أو فقدان دخل الأسرة. و برز هذا في غالبية الأسر المبحوثة حيث تبين أن النساء هن من استوعبن الصدمة، وتحملن بشكل رئيس عبء الإعالة، فمنهن من لجأ إلى العمل الإضافي، أو إلى الإنتاج المنزلي بقصد الاستهلاك البيتي، أو البيع أو لغرض تقديم هدايا في المناسبات الاجتماعية، ومنهن من اضطر لتأجيل كل ما يتعلّق بتوفير حاجاتهن الخاصة والأساسية منها (كالغذاء واللباس)، وتحمّلن بشكل أساسي عبء التقنين وإدارة موارد الأسرة التي أخذت تتقلص يوما بعد يوم.

وفي المقابل فإن المعيل الذكر الفاقد لعمله قد يجتهد في البحث من أجل الحصول على مصدر لإعالة الأسرة، ولكن في حالة عدم توافر فرصة عمل أو موارد خارجية للاعتماد عليها يواجه أزمة المعيل العاطل عن العمل، حيث تهتز صورته الاجتماعية كرجل حام لأسرته وموفر لها الحياة الكريمة، الأمر الذي ينعكس على تقديره لذاته الذي ينعكس بدوره على علاقاته بأفراد الأسرة والعائلة. ولكن في الغالب واجه المعيلون مشكلة إما في عدم توافر فرص العمل، أو في قبول فرص عمل لا تليق بمكانتهم التي اعتادوها سابقا. فمن المعيلين من لجأ إلى كل أصناف المساعدات والاقتراض بعد أن نفدت مدخراته، واقلع عن التدخين وارتياد المقهى، وانسحب من الحياة العامة والنشاطات المجتمعية لكونها مكلفة، ومنهم من انعزل عن العائلة والمجتمع المحيط وحاول التعامل مع أزمته بسلبية، ومنهم من عكس أزمته في تعامله مع أفراد أسرته. وبغض النظر عن الإستراتيجية التي استخدمها المعيل العاطل عن العمل (الانعزال، الهروب، العنف، التجنب) فقد صارع غالبيتهم ضد ما اعتبروه فقدانا لرجولتهم وللمحافظة على مكانتهم كمعيلين وأرباب لأسرهم وأصحاب سلطة وقرار. وواجهوا ردود فعل مختلفة من النساء في

الأسرة، فمن النساء من راعين شعورهم، واحترمن مكانتهم، وحافظن عليها رغم أنها كانت شكلية، ومنهن من قاومن وفرضن أمرا واقعا جديدا وتوزيعا جديدا للسلطة والموارد، ومنهن من تحمّلن العبء، وبقين خاضعات للسلطة الذكورية.

ديناميكيات وعلاقات النوع الاجتماعي وحدود النظام العائلي الأبوي

لم تقتصر إستراتيجيات الأسر والعائلات الفلسطينية على التقنين وإعادة توزيع الموارد المادية، بل ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك. فقد اضطر بعض الآباء والأمهات وكذلك الأبناء، وبشكل خاص البنات إلى تأجيل مشاريعهم/مشاريعهن للمستقبل أو التنازل عنها كليّا. وقد بدا جليا أن الزواج المرتب يشكل أحد أهم الإستراتيجيات للتكيف والحراك وخصوصا ترتيب زواج الفتيات، أما بالنسبة للأولاد فالإستراتيجية تتمثل في إخراجهم من المدرسة بغرض العمل وإعالة الأسرة، وفي أخذهم دور القيادة والحماية رغم صغر سنهم. فعلى سبيل المثال رغم أن البعض من الوالدين كان ينوي/تنوي عدم تزويج البنات إلا بعد الانتهاء من التعليم الثانوي وبعد بلوغهن سن الثامنة عشرة، إلا أن الظروف أجبرته/ها على العدول عن ذلك، مما أدى إلى سحب الابنة الكبرى من المدرسة لتوفير تكلفة تعليمها وتنقلها من القرية إلى المدرس، والقبول بتزويج اثنتين من البنات في سن الثالثة عشرة والخامسة عشرة إلى أقارب في الخارج، حيث إن ذلك سيتيح للوالد والأخوة فرصة الهجرة والعمل والتعلّم في الخارج. وفي حالة إحدى الأسر التي تتكون من ثمانية أفراد بينهم ذكر واحد في سن الثالثة عشر والتي كانت قد فقدت معيلها الرئيس في بعد تفجّر الانتفاضة الثانية وبعد أن تعرضت للقصف المباشر، توجب على الابن الوحيد أن يتقلد مكانة والده في البحث عن عمل في العطل المدرسية، ومواجهة جنود الاحتلال لحماية والدته وأخواته، والعمل على تهذيب أخواته لكونه المسئول عن سلوكهن، وحماية الحيّ عندما أخذه الجنود الإسرائيليون درعا بشريا، وعندما كان عليه مواجهة المقاتلين الفلسطينيين لمنعهم من التمركز في باحة المنزل.

بعيدا عن إستراتيجيات الأسر والأفراد للتكيف مع شروط الأزمة التي يمرّ بها المجتمع الفلسطيني عامة، تبرز قصص الأسر السبع، تعكس مفاوضة الأفراد ومقاومتهم لحدود النظام العائلي الأبوي أو تكيفهم/تكيفهن معه والاستفادة من ما يوفره من إمكانيات ودعم. لم تظهر هذه القصص أن النساء وصغار السنّ يخضعون تماما لسلطة مطلقة في ظل هذا النظام وأنهم ضحايا بنيته، بل أظهرت أن النساء والرجال فاعلون فيه، يعززون من قيمه، ويعيدون إنتاجها، أو يتفاوضون على حدودها وإمكانية تغييرها. وهذا التوجه الثاني يبرز بوضوح في أسرة تغيّب عنها رب الأسرة ومعيلها قسرا بعد أن قضى في الأسر

مدة تزيد عن العقد. فقد ترك غياب رئيس الأسرة الزوجة والابنة الكبيرة في وضع اضطرتا فيه لأخذ زمام الأمور وتدبير معيشة الأسرة، وبالتالي التحرك في الحيز العام، وأخذ كل القرارات بنفسيهما. أحد تأثيرات سياسة الاعتقال تمثل في فرض قسري "لتنظيم الأسرة" على زوجين في أحد الأسر المبحوثة حيث اضطرّا لإنجاب أبنائهم وبناتهم السبع على مراحل في فترات ما بين الاعتقال والاعتقال الذي يليه، مما أوجد ثلاثة أجيال من الأبناء والبنات في الأسرة. هذا بالإضافة إلى أن وجود وغياب رب الأسرة عنها، ولّد ديناميكيات وعلاقات تتميز بتوزيع للأدوار والموارد وللسلطة مختلفا عن ما هو مألوف يميل لصالح الإناث (الأم والابنة الكبرى)، ويشكل علاقة غير مرنة ومنسجمة بين الأب وأبنائه وبناته سوى الصغيرات بينهم. فالجيلان الأول والثاني من أبنائه ولدوا وكبروا في غيابه، وبالتالي كانت علاقتهم وثيقة بوالدتهم، وعلاقة البعيد الغائب بوالدهم. يضاف إلى هذا أن العلاقة الزوجية بين الزوجين باتت شبه معدومة.

ديناميكيات التفاعل بين ثلاثة أطراف: الاحتلال الإسرائيلي ونمو وتطور الحركة الوطنية / السياسية والنظام العائلي الأبوي

أظهرت قصص الأسر الفلسطينية السبع الآثار المرئية وغير المرئية للاحتلال الإسرائيلي، ونمو وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية في مقاومته التي ترتبت على حدود النظام العائلي الأبوي وتفاعله مع المجتمع المحلي بمؤسساته ومنظماته الرسمية وغير الرسمية. من الآثار الواضحة لهذه العلاقة الديناميكية لجوء الأسر والعائلات إلى الزواج المبكر للفتيات خوفا من أن يشكل الاحتلال الإسرائيلي خطرا على مستقبلهن، وتحديدا فرصهن في الزواج والتفريق القسري بين الزوج والزوجة وبين الأب والأبناء بسبب الاعتقالات السياسية للرجال، أو اضطرارهم للعيش في الخفاء (تحت الأرض) خوفا من الاعتقال ومن أجل الاستمرار في النضال. أدت هذه الديناميكيات في بعض الأحيان إلى نتائج عميقة وغير واضحة للعائلات، كتمزيق النسيج العائلي/ الأسري، وتدمير علاقات الزواج وعلاقات الآباء بالأبناء كما تم التوضيح فيما تقدم.

لطالما شكلت الأسرة/العائلة الإناء الذي ينقل القيم والمبادئ الدينية والثقافية والسياسية-الوطنية والأبوية إلى الأجيال الشابة. وباعتبار هذه الوظيفة للعائلة، تبين أن الحركة الوطنية والحركة السياسية-الاجتماعية عاشت حالات من المدّ والجزر في علاقات وأدوار ومسئوليات النوع الاجتماعي عبر الأجيال، وفي قدرة الجيل الشاب وتحديدا البنات والنساء في التفاوض على حدود السلطة في نظام العائلة الأبوية وفي مقاومتها أو الخضوع لها. فقد أظهرت حالة أسرتين أن قدرة النساء على التفاوض

على حدود السلطة الأبوية تميزت بالمقاومة والصراع في أعوام السبعينيات والثمانينيات- مرحلة مدّ الأيديولوجية اليسارية العلمانية التي سيطرت على حركات التحرر الوطنية والأحزاب السياسية- بينما أدى المدّ الديني الشعبي السياسي في أعوام التسعينيات إلى تراجع في قدرة النساء على التفاوض والصراع. في المرحلة الأولى كانت أفاق نجاح محاولات الصراع والتفاوض واسعة، ولكن تبين أيضا أن القضايا التي نجحت النساء في التفاوض عليها كانت تلك المرتبطة بالقضية الوطنية – وتحديدا مقاومة الاحتلال، كالتحرك بهدف التنظيم والعمل الجماهيري السياسي، بينما فشلت محاولات التفاوض على القضايا التي تعتبر ذات صلة وثيقة بثقافة النوع الاجتماعي، كتسجيل وكالة الأرض، والبناء باسم الزوجة في فترة وجود زوجها في المعتقل.

الأسر والعائلات الأكثر تعرضا لخطر العدمية

تشير قصة الأسرة من مخيم اللاجئين إلى نموذج الأسر والعائلات التي تعد ضحية التفاعل بين الظروف الاجتماعية الثقافية للمجتمع الفلسطيني والظروف الاقتصادية والسياسية-الأمنية التي تفرضها سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي والحرب التي يشنها جنوده. قد يقود بحث قضايا العنف الذكوري وتجريم المرأة وحماية شرف العائلة بشكل كميّ ومقنن إلى تعميم انتشارها دون إثباتات قاطعة، وقد يساء تفسير الدوافع التي تقود إليها متخذين عامل "الثقافة والعادات والتقاليد" (جونسون 2004) تفسيرا لوجودها في المجتمع وتحديدا في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين. غير أن قصة الأسرة أظهرت وجها أخر لتفسير ظواهر كهذه. إن العائلات التي تتعرض لخطر بقائها والمحافظة على وجودها وتماسكها هي العائلات المعدمة، كتلك التي تسكن مخيمات اللاجئين الفقيرة، وهي عادة تكون كبيرة الحجم، ويكون رجالها وشبابها القادرون على العمل عاطلين عنه، وغالبا لا تعمل نساؤها، وتعيش على المساعدات الشحيحة من مصادر عدّة، ومحددة بمساحة فيزيائية واجتماعية ضيقة، تقيد حركتهم وحراكهم. وفي ذات الوقت تعتمد هذه العائلات على وجودها مندمجة ومنسجمة في مجتمعها المحلي الذي يتشكل من عائلات تتصل بصلة القرابة، أو باشتراكها في مكان سكنها أو بلدتها الأصلية (عادة هذه المجتمعات هي أحياء ضمن المجتمع الأوسع في المخيم) للحصول على الدعم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أحيانا، ولكن يغيب عنها أشكال الدعم الرسمية المناسبة لانتشالهم من دائرة الفقر المدقع، كما تغيب سيادة القانون و نظام قضائي نافذ وفعّال. إن وضع البحث في هذا السياق وهذه البنية والتشكيل يسهم في توضيح درجة الشرف والفخر والاعتزاز التي يتحلى بها رجل فقير، معدم، فاقد للتعليم والعمل والدخل، جرّده الاحتلال وظروف القهر من رجولته، فاقد للاعتراف الاجتماعي به، ومقيد بشتى الطرق، لكونه يعيش محدودا

بالظروف التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، عندما يفرح لإصابة ابنه برصاص جنود الاحتلال، وعندما يزعم تقلد قيادة عملية قتل شقيقته على أساس حماية شرف العائلة.

خلاصة

عبّرت امرأة من أسرة مدنية من بين الأسر السبع عن رأيها في العائلة قائلة: "العيلة قلب كبير بيوسع الجميع" ولكن إلى متى يمكن للعائلة الفلسطينية أن تشكل هذا القلب؟

اعتبرت العائلة الفلسطينية على مرّ السنوات العديدة الماضية الوعاء الرئيس "لامتصاص الصدمات" التي نتجت عبر تاريخ من حروب وترحيل وتهجير واقتلاع وتمييز. غير أنه بات واضحا يوما بعد يوم بأن هذه الصورة المثالية التي رسمت للعائلة الفلسطينية أخذت تتلاشى، خصوصا أنها لم تعد قادرة على توفير الحماية والدعم والأمان والمعيشة لأفرادها في زمن هم بأمس الحاجة لهذه، ويتوقعون منها أن تكون "ملجأهم الأخير". وبات دورها هذا وصورتها المثالية مهددين بالخطر. يمكن القول إن العائلة الفلسطينية أدت عبر النصف الثاني من القرن الماضي دورها، وقامت بوظائفها في ظل غياب الدولة الوطنية الفلسطينية، حيث وفرت الحماية لأفرادها، وفتحت لهم/لهن مسارات للحراك الاجتماعي، بل وعملت أيضا على إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني وإحياء الهوية الفلسطينية. وفي الوضع الراهن تواجه العائلات الفلسطينية مصاعب وأخطارا جمّة تضعها أمام تحديات كبيرة لا بل مستحيلة، وتظهرها عاجزة عن تقديم الحماية لأفرادها، وخاصة في المناطق المنكشفة والأكثر عرضة للمخاطر، وبخاصة أنها تعيش تحت وطأة المحاولات الإسرائيلية المتواصلة والرامية إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني وتشتيت أفراده. وبالرغم من أن العائلات الفلسطينية لا تأخذ دور المتفرج والعاجز عن مواجهة تحدي خطر بقائها وفقدان مصدر عيشها، إلا أنها قطعا بحاجة إلى التوجيه والدعم المؤسساتي في زمن أخ فيه هذا الدعم والتوجيه يتلاشيان. وفي ظل الأزمة الراهنة تفتقر السلطة الوطنية الفلسطينية لإمكانية توفير الحماية للسكان المدنيين، وهي سلطة محاصرة ومستضعفة. كما أن كل المواثيق الدولية التي تلتزم بتقديم الحماية للسكان الواقعين تحت احتلال دولة خارجية تتحطم على صخرة التحالف الإسرائيلي الأمريكي. يواصل المجتمع الدولي جهوده لتوفير مساعدات إنسانية ومساعدات طارئة تخفيفا لمعاناة الناس من الدمار الواقع على الأرواح والممتلكات والمؤسسات والبنية التحتية. لكن المطلوب هو أولا، وقبل كل شيء، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإعطاء الفرصة للفلسطينيين شعبا وقيادة لتقرير مصيرهم، وتشييد دولتهم المستقلة، بما يتيح لهم ولها رسم سياسات تنموية بعيدا عن الاحتلال والاستيطان والقتل اليومي.